قراءات

الإسناد في مواجهة الشك..

قراءة في دفاع جوناثان براون عن موثوقية الحديث

قراءة في كتاب

مدخل إلى علم الحديث

بلال التليدي

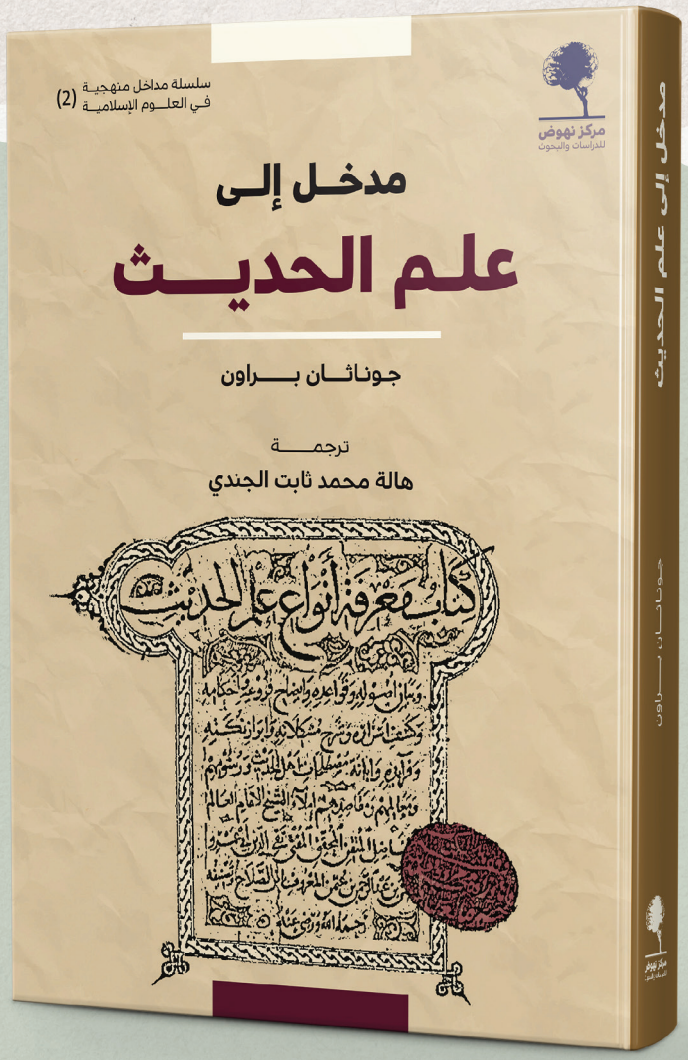

مركز نهوض
للدراسات والبحوث

الإسنـــــــــــــاد في مواجهـة الشـــك..

قراءة في دفاع جوناثان براون عن موثوقية الحديث

قراءة في كتاب

مدخـل إلـى علـم الحديـث

بـلال التليـــدي

هناك سؤال مشروع يطرح اليوم حول مداخل العلوم الإسلامية والجدوى من إعادة طرح سؤال تاريخية العلم، ومسار تطوره، وكيف خدم هذا المسار نضج العلم ورشد قواعده؟

في الكتابات التي تصدر عن الجامعات العربية والإسلامية، غالبا ما يتم اعتبار هذا السؤال مقتولا بحثيا، فهناك عدد هائل من الكتب التي غطت هذا الإشكال، وناقشت حيثياته وإشكالاته، بل وشبهه التي أثارها المستشرقون، ففي علم الحديث على سبيل المثال، كتبت إسهامات كثيرة، غطت بشكل كامل قضية كتابة الحديث وتعليل تعارض أحاديث المنع وأحاديث الإباحة، وتتبعت بنفس فاحص قضية جمع الحديث وذلك في علاقة مباشرة بأنواع أمهات الكتب التي ظهرت في سياق تاريخي تراكمي، وتركزت جهود عدد من الباحثين على ظاهرة وضع الحديث، وحررت الإشكال المرتبط بتأثيرات السياسة والمذهب في الحديث النبوي، بل نستطيع القول بأنه قبل مرحلة الستينيات من القرن الماضي، أولى عدد من الباحثين مناقشات مستفيضة لآراء المستشرقين من أمثال غولدتسيهر وشاخت وغيرهم، وتم تسليط الضوء بشكل مكثف على مفردات منهج المحدثين في تمحيص الحديث والتمييز بين الصحيح والضعيف فضلا عن الموضوع والمتروك.

فأمام هذه الإسهامات الكثيفة، ربما يبدو إعادة طرح السؤال المنهجي المرتبط بمدخل العلم، ومسار تطوره إلى مرحلة نضج قواعده واستقراره، أمرا غير ذي فائدة، لكن، ثمة اعتباران اثنان، يجعلان من إعادة طرح السؤال، بل وتعميق النظر في سياق تشكل علم الحديث أمرا ضروريا ولازما، فالكتابات المنهجية التي كتبت في السابق كانت محكومة في غالبها بمنطق تقديم الحجج على سلامة وصلابة منهج علم الحديث، وهو أمر لا أحد اليوم، حتى من داخل الجامعات الغربية، من يجادل فيه بشكل موضوعي، لكن، ما يحتاج اليوم إلى بذل الجهد فيه، وهو إعادة بناء مسار العلم، وفق منظور نقدي تاريخي، يستحضر نشأة وتشكل القواعد ضمن تفاعلاتها الاجتماعية والسياسية، أي إعادة كتابة الصورة الحقيقية، تماما كما حصلت في التاريخ، لنشأة علم الحديث وتبلور قواعده، وجهود العلماء المطردة في ذلك. وهذا المنهج، الذي يقرأ تاريخ العلوم في علاقتها المباشرة بمختلف التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمذهبية، ظل إلى وقت بعيد مهملا من طرف الدراسين في العالم العربي والإسلامي، بينما أولاه الباحثون الغربيون اهتماما كبيرا على الرغم من الفارق الكبير المسجل بين هذين النوعين من الباحثين حول مستوى استيعاب وضبط قواعد المحدثين ومنهجم النقدي.

الاعتبار الثاني، وهو بالمناسبة ليس جديدا، وإنما تجددت دواعيه، وهو ما يرتبط بإعادة

طرح سؤال المصدرية في الشريعة الإسلامية، وتواتر العديد من الدراسات، التي توكي خلاصاتها فكرة هيمنة الحديث على الفقه الإسلامي بل أولويتها على القرآن، على الرغم من أن القرآن هو المصدر الحاكم، وأن السنة مجرد دليل إجمالي خادم له، إذا انضافت إلى هذه الخلاصة، خلاصة أخرى تحاول بعض الكتابات العلمانية المتحيزة، أن ترسخها عند تقييم علاقة الفقه الإسلامي بالتطرف أو بالقيم الكونية، فتقرر بأن الإشكال يعود بدرجة أولى إلى الحديث، وأن نصوص القرآن تتناغم بشكل كلي مع ما يتطلبه العيش المشترك، بخلاف السنة، فإنها تمثل الإشكال الأخطر في الفكر الإسلامي.

هذان الاعتباران، يبرران إعادة الاشتغال بشكل منهجي من جديد على المداخل المنهجية للعلوم الإسلامية خاصة علم الحديث، ويوفران الفرصة لتسليط الضوء على فجوة بحثية على الأقل داخل الكتابات العربية والإسلامية، بخصوص التاريخ الحقيقي لنشأة علم الحديث، بدل الاقتصار على التاريخ العلمي له.

وإذا كانت أغلب الكتابات الغربية، تجعل من كتابات المستشرقين الأوائل قاعدة الانطلاق من غير مساءلة لمسلماتها وتقريراتها، وتخلص بذلك لنفس الخلاصات المتحيزة التي أومأنا إليها سابقا، فإن هناك كتابات مقابلة، أخذت مسافة عن هذه الإسهامات الاستشراقية، وحاولت أن تقرأ تطور الحديث بالانطلاق من تاريخه الحقيقي لا التاريخ كما تصوره أوهام الإيديولوجية الغربية ذات الأبعاد الكولونيالية، بل إنها اختارت أن تمارس النقد العلمي على هذه الأعمال الأولى، مبينة اضطرابها المنهجي، واستسلامها للبعد الانتقائي في تطبيقه المنهج النقدي التاريخي، وإغفالها لحيثيات مثبتة في مصادر كثيرة تنسف الخلاصات الأساسية للأطروحة الاستشراقية.

ومن بين هذه الجهود، نتوقف على كتاب أستاذ الدراسات الإسلامية ورئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة جورج تاون، جوناثان بروان، في كتابه: "مدخل إلى علم الحديث" الذي صدرت ترجمته العربية عن مركز نهوض السنة الماضية، ونحاول في هذه المراجعة أن نسلط الضوء على ما تضمنه، والإضافة التي قدمها، وموقعها ضمن التراكم العلمي والمنهجي، هذا فضلا عن الأثر الذي يتوقع أن يحدثه في ساحة الجدل حول علاقة السنة بالقرآن، وموقعها من التشريع، وأدوارها ووظائفها في حقل السياسة.

بيـــن يـــدي الكتـــــــاب:

قبـل عـرض فصـول الكتـاب، نـشير إلى ميـزة مهمـة يتسـم بهـا، كونـه لا يكتفـي بتتبـع مسـار تطـور الحديـث وتسـليط الضـوء على القضايـا الإشـكالية في هـذا المسـار (كتابـة الحديـث في زمـن النبـي صلى اللـه عليـه وسـلم، وجمعـه وتدوينـه، وظاهـرة الوضـع) داخـل الفضـاء السـني، وضمـن مـا يسـمى بأهـل السـنة والجماعـة، وإنمـا حـرص أن يناقـش قضيـة وظائـف الحديـث، المعرفيـة والعقديـة، والسياسـية، أي دور الحديـث في تشـكل الفقـه وعلـم الأصـول (الوظائـف المنهجيـة) ودوره في حقـل العقيـدة (وظيفـة الحديـث في العقيـدة والتصـوف) ودوره في السياسـة (الوظيفـة السياسـية)، ولم يكتـف بالفضـاء السـني، وإنمـا أدمـج إلى ذلـك الفضـاء الشـيعي بتلويناتـه المختلفـة. ولم يكتـف بتـأطير النقـاش العلمـي حـول سـجالات الأمـس حـول الحديـث النبـوي، بمـا في ذلـك تداعيـات أعمال المسـتشرقين وكيـف تـم الاسـتجابة لهـا ومناقشـتها، وإنمـا تعـدى ذلـك إلى تسـليط الضـوء على السـجالات التـي تثـار حـول الحديـث النبـوي في العـالم الإسلامـي الحديـث.

يحتـوي الكتـاب على تسـعة فصـول أساسـية، يتنـاول في الفصـول الثلاثـة الأولى البدايـات الأولى لبروز الحديـث النبـوي (كلمات الرسـول وكيـف تعامـل معهـا الصحابـة الكـرام، وروايـة الحديـث ومسـار جمعهـا وكيـف تشـكلت مناهـج علـم الحديـث وتاريخـه)، بينـما يركـز الفصـل الرابـع على الحديـث النبـوي داخـل الفضـاء الشـيعي، لينتقـل في الفصـول الخامـس والسـادس والسـابع والثامـن للحديـث عـن وظائـف الحديـث النبـوي المنهجيـة والعقديـة والسياسـية، وذلـك كما تبلـورت في التاريـخ في سـياق تراكمـي مطـرد. في حين، جـاء الفصـل التاسـع سـجاليا على غير نسـق الفصـول الأخـرى، إذ خصصـه لنقـد الإسـهامات الغربيـة، الاسـتشراقية والتنقيحيـة على الخصـوص، والتـي اشـتغلت على قضيـة الموثوقيـة، وتواطـأت في خلاصتهـا على نفـي الصحـة التاريخيـة للأحاديـث النبويـة.

أمـا الفصـل العـاشر، فقـد حـاول فيـه الباحـث أن ينتقـل مـن سـجالات الماضي حـول الحديـث النبـوي إل سـجالات الحـاضر في العـالم الإسلامـي الحديـث.

يختـار الباحـث في خاتمـة بحثـه أن يلخـص المضـامين الأساسـية لكتابـه، لكنـه، يفتـح قوسـا صـغيرا، يلمـح فيـه إلى رأيـه بخصـوص الجـدال حـول موقـع الحديـث النبـوي في صـوغ الفكـر الإسلامـي في عالمنـا الإسلامـي اليـوم، ويقتبـس نصـا لسـقراط يختبـئ وراءه ليظهـر وجهـة نظـره في هـذه الإشـكالية، وهـو مـا سـنحرر النظـر فيـه في خاتمـة هـذا المقـال، لنرى مـدى انسـجامها مـع صلـب الكتـاب ومضامينـه الأساسـية ومنهجـه أيضـا.

الموثوقية في الحديث النبوي.. "براديغم" الإسناد

تحتل قضية الموثوقية (صحة نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم) القضية المركزية في علم الحديث، وهي التي بررت اجتهاد المحدثين لتأسيس مصطلح الحديث، وتأسيس علوم الحديث المتنوعة: "علم الرجال" و"علم الجرح والتعديل" وعلم العلل" و"علم التخريج".

يعتبر جوناثان براون أن قضية كتابة الحديث في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تثير إشكالا منهجيا كبيرا، ويعتبر أن تعليل العلماء لأحاديث منع الكتابة منسجم مع منطق التاريخ والوقائع التي شهدها التاريخ الإسلامي، وأنه في الحال الذي وقع فيه الاطمئنان على حفظ القرآن وجمعه وتدوينه، أخذت كتابة الحديث مجراها العادي، وتزاوجت الرواية الشفوية مع المدونات المكتوبة، وتطور ظهور مدونات الحديث بشكل يعكس هذا الطابع، إذ تقدمت "المصنفات" تلبية الحاجة الفقهية ولجمعها بين أحاديث النبي وأحاديث الصحابة والتابعين، وتلتها المسندات التي تعتبر الدليل الأقوى على وقوع كتابة الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، لأنها كانت تدور كلها حول رواية أحاديث صحابي من الصحابة مسندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم جاءت الصحاح بعد هذه الكتب والتي جردت الحديث الصحيح المسند إلى النبي، لتتلوها السنن التي جردت الأحاديث التي لها علاقة بالأحكام، ثم كتب أخرى مندرجة ضمن الصحاح سعت إلى أن ترفع درجة بعض الأحاديث لدرجة شرط الشيخين أو شرط أحدهما كما فعل ابن خزيمة والحاكم في مستدركه وغيرهما.

لقد تناول الباحث مسار ظهور كتب الحديث من زاوية التطور الذي حصل في الأمصار، بعد استقرار جزء مهم من الصحابة في المدينة ورحلة بعضهم إلى أمصار أخرى، مثل العراق ومصر والشام، واعتبر أن البروز القوي لمدونات الحديث، جاء بعد مرحلة الشافعي، الذي أعاد الاعتبار للسنة النبوية في أدلة الأصول، بعد أن كان الفقه في العراق (فقه ابي حنيفة) يعتمد كثيرا على الرأي والقياس بسبب قلة الصحابة الذين رحلوا إلى العراق من جهة (بني فقه أبي حنيفة على أحاديث وآراء التابعين الذين صحبوا الصحابي الجليل عبد الله ابن مسعود)، وبسبب انبناء الفقه في المدنية على عمل أهل المدينة، بحكم أنه كانوا يعتبرون أنفسهم ورثة الإرث النبوي في شكل عملي، فكان حظ الشافعي الذي استفاد من المدرستين (فقه مالك وفقه ابي حنيفة)أن أعاد بناء أدلة الأصول بالشكل الذي برزت فيه الحاجة الكبيرة إلى بروز مدونات الحديث بعد أن كان الجزء الأكبر منها شفويا أو مكتوبا في صحف ورثها تابعون

وتابعـون تابـعين صحبـوا بعـض الصحابـة وذلـك في أقطـار مختلفـة.

يتنـاول الباحـث قضيـة الموثوقية باسـتخدام مفهومين أساسـيين يشـكلان في واقع الأمـر البراديغمين الرئيسـيين في علـوم الحديـث كافـة، أولـهما هـو الإسـناد، ليـس فقـط في بعـده المنهجـي والعلمـي، الـذي يعنـي حصـول الاتصـال بين الـراوي والمـروي عنـه، في سـياق زمنـي ممتـد، دون تسـجيل أي انقطـاع، ولكـن أيضـا بالمعنـى الدينـي والرمـزي، أي وجـود حالـة روحيـة تتملـك الـراوي الـذي يريـد أن ينتسـب إلى النبـي أو يتمتـع بميـزة التحديـث المبـاشر عـن رسـول اللـه، مـن خلال سلسـلة الإسـناد.

هـذا الاتصـال الروحـي، والمنهجـي في الآن ذاتـه، يعـتبر في نظـر الباحـث الميـزة الأساسـية لعلـم الحديـث، والتـي لم تتوفـر لا في تاريـخ كتابـة وروايـة الإنجيـل والتـوراة، ولا في كتابـة أي مـن الكتـب التـي تـدور عليهـا ديانـات أخـرى مثـل البوذيـة على سـبيل المثـال.

يـشير الباحـث إلى الصفـات و الشروط التـي اشترطهـا العـلماء لتـأمين اتصال سلسـلة السـند، وهي شروط أملتهـا تلـك السـمة الدينيـة الرمزيـة، التـي تجعـل الانتسـاب والاتصـال بالنبـي والتحديـث المبـاشر عنـه، مسـتلزما لجملـة مـن المواصفـات القيميـة (عدالـة الـراوي) التـي تضمـن الموثوقيـة وعـدم الكـذب على النبـي، والمواصفـات المرتبطـة بضبـط الحديـث وإتقـان أدائـه كما هـو مـن غير زيـادة أو تحريـف (ضبـط الـراوي)، بيـد أنـه لا يكتفـي بذلـك، ويعـتبر أن القواعـد العقليـة والمنطقيـة والمنهجيـة، في التحقـق مـن المتن ظلـت حـاضرة بقـوة في مفـردات قواعـد الحديـث، إذ بـرز لـدى عـلماء الحديـث مفهـوم الشـواهد والمتابعـات مـن الأحاديـث والتـي كان دورهـا التيقـن مـن صحـة الحديـث مـن خلال أحاديـث أخـرى رويـت بطـرق مختلفـة تـرد بنفـس لفظهـا أو باخـتلاف قليـل في بعـض ألفاظهـا مـن غير تـغير في دلالـة الحديـث، فتكـون شـاهدا على صحتهـا. وذلـك دون أن يغفـل التطـرق إلى قواعـد متن الحديـث التـي اسـتعملت عـلماء الحديـث في علـم العلـل، للتيقـن مـن صحـة الحديـث.

ملخـص مـا أثبـه الباحـث في الفصـول الأولى المرتبطـة بسـياق تطـور علـم الحديـث وظهـور مدوناتـه، وأسـباب ذلـك، وعلاقـة ذلـك بالحاجـة إلى الفقـه، أن القواعـد المنهجيـة التـي أرسـاها عـلماء الحديـث تجعـل الطعـن في موثوقيـة الحديـث أمـرا بعيـدا عـن مقتضيـات العلـم، وأن القواعـد التـي يتـم اللجـوء إليهـا اليـوم في الصحافـة والإعلام للتوثـق مـن الـخبر، وتأكيـد موثوقيـة مصـادره، تتقاطـع مـع مـا أسـس لـه عـلماء الحديـث، وأنـه إذا كان جائـزا اليـوم الادعـاء بوجـود صحفـي مهنـي بسـبب تحريـه في نقـل الأخبـار عـن المصـادر الموثوقـة، وسـقوط مهنيـة صحفـي آخر

بسبب ثبوت نقله لأخبار غير صحيحة واعتماده على مصادر غير موثوقة، فإن التحدي نفسه كان يواجه الرواة عند رواية الحديث بسبب صلابة القواعد التي وضعها علماء الحديث في التحري والتوثق من صحة الحديث، وكما أن الصحفي المهني يجتهد دائما لانتقاء مصادره واشتراط الموثوقية، وعدم نقل إلا الخبر الصحيح بسبب الخوف على سمعته ومهنيته من السقوط، فإن الأمر ذاته ينطبق على راوي الحديث، بل يزيد الأمر حدة، لأن ألأمر لا يتعلق بواجب مهني ومستقبل وظيفي بل بوظيفة دينية تتعلق بحفظ الدين والشريعة.

سجالات مع المستشرقين المتقدمين والمتأخرين

تطول بنا هذه المراجعة لو فصلنا الحديث عن مضمون كل فصل، خاصة منها ما يتعلق بوظائف الحديث المنهجية والعقدية والسياسية، لكن، ربما فرضت هذه المساحة المحدودة أن يقع التركيز أكثر على الفصل التاسع من الكتاب، لأنه يتعلق برأي باحث غربي حول إسهامات المستشرقين القدامى والباحثين الغربيين المحدثين.

أهم ما يميز هذا الرأي أنه في البدء يقرر التمايز في المسلمات البحثية والمنهجية بين الباحثين الغربيين وباحثي العالم العربي والإسلامي، فالباحث الذي ينتمي إلى العالم العربي الإسلامي، ينطلق غالبا، من مسلمة حفظ الله للوحي، وأن الرسول أدى وظيفية بيانية للوحي، ومن ثمة، تطرح مشكلة الموثوقية من هذه الزاوية، وينظر لعلوم الحديث كآلية وقواعد منهجية وضعها العلماء لتثبيت هذه المسلمات، بينما لا يحتكم الباحث الغربي لهذه الخلفية، ويعتبر أن محمدا مجرد بشر، وأن الله لا يتدخل في حياة البشر، وأنه تبعا لذلك، فالشك هو المنهج الأكثر فعالية في إثبات موثوقية الأحاديث ونسبتها إلى محمد.

ومع انطلاقه من هذا التمايز الذي قصد به التمييز بين الأسس الفلسفية المؤسسة لمنهج كل فريق على حدة، فإن الباحث يسجل في الجهة المقابلة أن عددا من الباحثين من المستشرقين القدامى كانوا مرتبطين بخلفية أخرى، فوق منهجية، أملاها الاصطفاف السياسي، إذ كانوا يساعدون النظم السياسية الغربية (حكومات بلدانهم) على تحقيق أهدافهم في الاستعمار، وأن إثارة الشك في الحديث، أو في الأصول كانا يهدف بالأساس إلى تقويض الهوية الداخلية لهذه الشعوب وإضعاف دورها في تعبئة الشعوب لمقاومة للاستعمار.

ينتقد الباحث منهج النقد التاريخي الذي اعتمده الباحثون الغربيون لعلم الحديث، ويرى

أن عطبه الرئيسي كونه ينطلق من مركزية أوربية تنطلق من خلفية "إنسانوية عصر النهضة" بحيث كان القصد إثبات هذه المركزية بتفسير المعقولية والطبيعة المنهجية للعلوم التراثية الإسلامية بارتباط مع المثاقفة والتأثر بالإرث الروماني واليوناني الكلاسيكي من جهة، والتشكيك في موثوقية القرآن والسنة على السواء وإعادة إحياء ما يسميه الباحث بـ: "النزعة الشكوكية الكلاسيكية" والتي تقوم على ثلاث فرضيات أساسية: افتراض الشك في صحة وموثوقية النص والخبر التاريخيين، وارتياب العام في السرديات العقدية التي تشتمل عليها هذه النصوص والأخبار، ثم اليقين بقدرة الباحث على تخل الصحيح من المكذوب بتحديد أجزاء النص التي تدفع بغايات تاريخية، وذلك بتحليل المصدر التاريخية باتباع المناهج الشكية.

يصنف الباحث مراحل النقد الغربي لبواكير التاريخ الإسلامي على أربعة اتجاهات: الاتجاه الاستشراقي، والاتجاه الدفاعي الموالي للإسلام، والاتجاه التنقيحي، ثم اتجاه المراجعة الغربية.

يركز الباحث ضمن اتجاه الاستشراقي على غولدتسيهر، ويرى أنه استعمل أداتين نقديتين في التحقق من موثوقية الحديث النبوي، الأول هو المفارقات التاريخية، والثاني هو مبدأ التشابه، وتوقف على أربعة دوافع لاختلاق الأحاديث: سياسية، وفقهية، وطائفية، ومجتمعية تاريخية.

وينقل الباحث رأي غولدتسيهر في نسبة وضع الحديث للحكم الأموي والعباسي ايضا(الدوافع السياسية)، ونسبة الوضع للشيعة وخصومهم، وارتباط وضع بعض الأحاديث بالتعصب للمدن والقبائل والمذاهب، ثم يورد بعض تفاصيل أطروحة المستشرق شاخت وكيف انبنت على فكرة أن الأحاديث تم وضعها لأهداف تتعلق بقيام المذاهب الفقهية وتأكيد أطروحتها، وينطلق في ذلك من نزعة شكوكية ترى أن أحاديث الفقه لا تعكس التفاصيل الحقيقية لحياة النبي، وإنما جاءت نسبتها إلى النبي على يد المذاهب الفقهية المتأخرة لتأكيد ما يعتقده أعلامها وأئمتها.

يلاحظ الباحث على هذا الاتجاه أن مبالغته في المنهج الشكوكي، جعله يمارس قدرا كبيرا من الانتقائية في التعامل مع المؤشرات، خاصة منها التي تنسف الأدلة التي يتم اللجوء إليها، إذ في الغالب ما ينزع هذا المنهج إلى استبعاد الأدلة المخالفة، وذلك بسبب اعتماد تعميمات غير مثبتة باستقراءات واسعة لعدد من المصادر والاشتغال بأعمال محدودة، ومحاولة سحب الخلاصات بشأنها على كل مدونات الحديث والفقه.

يورد الباحث في الاتجاه الدفاعي المساند لأطروحة المحدثين في موثوقية الحديث، إسهامات كل من أحمد خان ونبيهة عبود ومحمد مصطفى الأعظمي الذي تمثل أعماله النقدية

أشرس نقد وجه الأطروحة شاخت على الخصوص. ثم يورد أطروحة الاتجاه التنقيحي، التي انطلقت من الانتقادات التي وجهت للاتجاه الاستشراقي (التحيز، الانتقاء، الاعتماد على قلة من المصادر، اللجوء إلى التعميم غير المنهجي)، إذ توجه التنقيحيون إلى تطبيق المنهج النقدي التاريخي على نحو كلي على التاريخ الإسلامي المتقدم، وأيضا من نقد أطروحة الاتجاه الدفاعي وذلك على خلفية أنه انطلق في الرد على المستشرقين من مصادر تم تأليفها على مسافة بعيدة عن العصر الأول (البواكير الأولى للإسلام) موضوع البحث.

ويورد الباحث ضمن هذا الاتجاه أعمال كل من بتريشيا كرون ومايكل كوك، وقد تراوحت كتابات هذا الاتجاه في العموم بين إثبات خلاصات بعض المستشرقين، أو إثبات نسبة الفقه الإسلامي إلى القانون الروماني (المركزية الغربية) أو محاولة إغناء الأطروحة الاستشراقية كما هو الشأن في تفسير كثرة الأحاديث في الباب الواحد، وأنه محاولة بعض الرواة لوضع أسانيد مختلفة إثبات صحة الحديث.

يورد الباحث ضمن الاتجاه الرابع، اتجاه المرجعة النقدية، أعمال باحثين مثل فرد دونر وهارارد متزكي، تأطروا بخلفيتين أساسيتين، افتقار أدلة المستشرقين والتنقيحيين للدقة، ووضع تعقيد واتساع الحديث الإسلامي بعين الاعتبار. فيدفع دونر بأطروحة نقدية مهمة يرى فيها أنه من الصعب أن نصدق أن مجتمعا علميا ممتدا من إسبانيا إلى آسيا الوسطى عانى من النزاعات الداخلية أشد المعاناة قد رتب لمثل هذه المؤامرة التاريخية (يقصد صناعة رؤية فلسفية كلية عقدية سياسية ومذهبية واجتماعية من خلال وضع الحديث)، وأنه من غير العقول أن ينسق المجتمع المسلم المتقدم المنقسم غير المركزي "لتحرير شامل للتقليد الإسلامي" بأسره حتى يصبح على هيئة واحدة دون أن يخلف ذلك أدلة تاريخية وافرة.

وبعـــــــد

حرص الباحث الأمريكي في هذا الكتاب أن يقدم نظرة منهجية وعلمية محايدة تقريبا، منتصرا في ذلك إلى أطروحة موثوقية الحديث، وصحة نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومحاولة تقديم رؤية تفسيرية، تعتمد المنهج النقدي التاريخي، تمكن من فهم الطريقة التي تطورت بها علوم الحديث، وأثبتت نظراته النقدية الخلل المنهجي التي اعتور كتابات الاتجاه الاستشراقي والتنقيحي، مركزا أطروحته على محاولة إفهام الغرب "براديغم الإسناد" في بعديه الديني والعلمي، لكنه، في خاتمة كتابه وفي الستة أسطر الأخيرة تحديدا كشف عن

الحيرة التي تستولي على الباحثين المسلمين وغير المسلمين حول سؤال ما المحركات التي ينبغي أن تحدد طريقة التفاعل مع الماضي؟

لم يقدم جوابا صريحا في الموضوع، لكنه أحال إلى حكمة سقراط، التي قال فيها لأفلاطون: "لقد سمعت خبرا للأقدمين، ولا يعلم سواهم أصحيح هو أم لا، ومع ذلك، هل تظن إن نحن عرفنا الحقيقة أنه يجدر بنا الاهتمام بآراء البشر" وهي الحكمة التي تفتح باب التأويل عن المقصود من كلامه، وهل تتطابق بالفعل مع التوصيف الذي حلى به نفسه في مقدمة الكتاب، وذلك حين وقع تأليفه لكتابه من صنعاء باسمه واضعا تحته "خادم الحديث الشريف"، وهل تتناغم مع المجهود العلمي الذي قدمه طوال بحثه.

تقديري، أن بعض الباحثين الغربيين، وهم مندفعون بواجبات الموضوعية في استخدام المنهج العلمي، يقتربون كثيرا من حقائق علم الحديث، كما تشكل وتطور في واقعه التاريخي، لكنهم، لا يذهبون إلى أبعد من ذلك، فيضطرون بفعل الموقع والانتماء للفضاء الغربي، وربما لاعتبارات تخص الوضع الجامعي، إلى مثل هذه الالتباسات التي تبقيهم في دائرة الشك، فالبقاء في هذه الدائرة، هو الفاصل الذي يؤمن الانتماء الأكاديمي بالمقياس الغربي، فمن الواضح جدا، أن الباحث أراد إقامة مسافة عن الاتجاه الاستشراقي والتنقيحي من جهة، وعن الاتجاه الدفاعي الموالي للإسلام من جهة أخرى، واختار لنفسه أن يبقى في دائرة الشك، ولو في حدوده الدنيا، حتى يؤمن لنفسه الحياد الأكاديمي، الذي يصنفه ربما في دائرة اتجاه المراجعة بدل العصف بمصيره الأكاديمي، في حال الرحلة إلى الفضاء الموالي للإسلام.

مركز نهوض للدراسات والبحوث مركز بحثي يُعنى بقضايا الفكر والواقع، ويرفد الساحة الثقافية العربيّة بمعالجات بحثيّة رصينة لتجديد النظر التاريخي والسياسي والاجتماعي والديني، بما يخدم قضيّة «النهوض» المنشود.

يسعى المركز إلى توسيع فضاء الحوار الحرّ وتعميق النقاشات الفكريّة الجادّة، ملتزماً بأخلاق الاختلاف الإنساني وقيم البحث العلمي الرصين. ويجتهد في استشكال قضايا وأسئلة النهضة الحضارية والعمل على الإجابة عنها، مستثمراً في ذلك مستجدات المعارف العلمية والاجتماعيّة، على نحوٍ يصل بين مضامين الوحيّ وتصوّرات العلوم الإنسانية، ويكفل التفاعل الخلّاق بينهما.

المركز هو أحد المؤسسات التابعة لوقف نهوض لدراسات التنمية، وهو وقف عائلي (عائلة الزميع) تأسس في الكويت بتاريخ الخامس من يونيو من عام 1996م، ويسعى إلى المساهمة في تطوير الخطاب الفكري والثقافي والتنموي بدفعه إلى آفاق ومساحاتٍ جديدة.

مركز نهوض
للدراسات والبحوث

جميع الحقوق محفوظة 2026

All rights reserved © 2026